

أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بين عامين ١٩٤١ - ١٩٤٥

م. م. وليد خالد يوسف

جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

المقدمة

يعتبر العام ١٨٦٥م المنعطف الكبير في تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية تحولت بعده من مجرد تحالف بين عدد من الولايات المستقلة ذات السيادة يحق لها الانسحاب متى أرادت، الى دولة واحدة لا تتجزأ بعد ان كان مواطنو الولايات (خاصة الجنوبية) يعتبرون أنفسهم موطنو ولاياتهم، وأن مواطنهم الأمريكية مستمدة من ولاياتهم في الإتحاد لذا كانوا يدينون بالولاء لولاياتهم وليس للولايات المتحدة الأمريكية^(١).

لقد ساعد استقرار الأوضاع السياسية بعد ذلك العام على حدوث طفرة صناعية كبيرة لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية مع مطلع القرن العشرين واحدة من أهم الدول الصناعية في العالم، بعد أن تفوقت على أوروبا في إنتاج الصلب والفولاذ والفحم الحجري فاحتلت المرتبة الأولى في إنتاج الصلب والذي بلغ ١٠ ملايين طن سنوياً، وفي إنتاج الفحم الحجري الذي بلغ ٢٤٤ مليون طن سنوياً، كما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية الى مرتبة الريادة للثورة الصناعية الحديثة التي اعتمدت على الكهرباء والكيمياء والبتترول وذلك بفضل علمائها ومخترعيها الذين قدمت لهم كامل الدعم المادي والمعنوي فيما كانت أوروبا تعتمد على وسائل الإنتاج القديمة^(٢).

ومما ساعد في زيادة معدلات التطور المتسارع في القطاع الصناعي هو تمسكهم بثوابت السياسة الخارجية العليا والمتمثلة بمبدأ مونرو الصادرة عام ١٨٢٣ (أي منع تدخل أوروبا في شؤون القارتين الأمريكيتين)، ومبدأ العزلة (أي الأبتعاد عن الحروب في القارة الأوروبية)^(٣).

إن الإنتاج الصناعي وكذلك الزراعي في الولايات المتحدة كان هائلاً وفائقاً بمعدلات عالية عن حاجات السوق المحلية، مما انعكس على واقع التجارة الخارجية، فقد تضاعفت صادرات الولايات المتحدة من الصناعات بشكل عام وفي الوقت نفسه تضاعفت حاجتها للمواد الخام، الأمر الذي دفعها إلى تصدير رأس المال الأمريكي للاستثمار في الخارج من أجل السيطرة على ميزان التجارة الخارجية وبالتالي السيطرة على اقتصادها المتسارع الخطى^(٤).

إن النمو الصناعي الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية انعكس على سياساتها الخارجية التي كان يجب أن تكون راعية وحامية لاقتصادها بالدرجة الأولى ومن هنا كان لا بد أن يتحول أصحاب الشركات الصناعية إلى المجال السياسي للوصول إلى مراكز صنع القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي. ومما جاء على لسان Albert Bevrdej (ألبرت بيفرديج) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي أمام المجلس عام ١٨٩٨ ما نصه :

((إن المصانع الأمريكية تنتج اليوم أكثر مما يستطيع الشعب الأمريكي أن يستهلك، والتربة تنتج كذلك أكثر مما نستطيع أن نستهلك، ومن هنا نرى أن القدر رسم لنا سياستنا، إن تجارة العالم يجب أن تكون بيدنا وليس من شك في أننا سنستولي عليها كما علمتنا أننا انجلترا أن نفعل، ولسوف ننشئ قواعد تجارية في أرجاء العالم كله لتوزيع المنتجات الأمريكية، وسنملاً ماء المحيط بأسطولنا التجاري، وستنهض حول مراكز تجارتنا مستعمرات كبرى تحكم نفسها بنفسها ولكنها ترفع علمنا وتتاجر معنا...))^(٥).

إن ما قاله (بيفرديج) ما هو إلا تأكيد على الاستمرار بسياسة بلاده التي اتبعتها والتي كانت تسير سياق التنافس الاستعماري نفسه للدول الأوربية الرامي للسيطرة على اقتصاديات العالم وبكل اتجاهاته. ومن بين المناطق التي نشرت الولايات المتحدة سفنها فيها كانت المنطقة العربية بدءاً من شواطئ شمال أفريقيا، فعقدت الحكومة الجديدة بعد حرب الاستقلال معاهدة تجارية مع المغرب عام ١٧٨٦، وفي عام ١٧٩٥ وقعت مع الجزائر اتفاقية حماية لأسطولها التجاري من خطر القراصنة، ووقعت معاهدات للأمور القنصلية والتجارية والبحرية الحربية مع طرابلس (ليبيا) عام ١٧٩٦، وأخرى مع تونس عام ١٧٩٧ لأغراض حماية أسطولها التجاري.

انتقلت مصالح الولايات المتحدة إلى الخليج العربي فعقدت معاهدة تجارية مع مسقط عام ١٨٣٣، عدت من المعاهدات المهمة أذ نتج عنها زيارة أول مبعوث دبلوماسي عماني إلى نيويورك، وإنشاء أول قنصلية للولايات المتحدة في الخليج العربي وكان مقرها مسقط وظلت تعمل لغاية عام ١٩١٥^(٦).

وفي ظل السيطرة البريطانية على الخليج العربي، فإن الولايات المتحدة لم تتمكن من التغلغل شمالاً بسبب ضعف قدراتها البحرية مقارنةً بما لدى بريطانيا، وعلى الرغم من ذلك فإنها عملت على التقرب من مصادر النفط الجديدة التي أخذت تتدفق من عريستان والتي يحوي باطن الأرض تحتها، وتحت البصرة خزانات نفطية متداخلة، ولم يكن بمقدورها إلا الاعتماد على أحد الوسائل التي اعتمدها جميع الدول الاستعمارية الأوروبية، ألا وهو الإرساليات التبشيرية المسيحية، فحصلت على موافقة الدولة العثمانية بإنشاء (الإرسالية العربية) كأول مركز تبشيري لها في البصرة عام ١٨٩١^(٦). إلا أن نشاطات وتحركات تلك الإرسالية كانت محدودة بسبب قلة التواجد الأمريكي في المنطقة، وبسبب عدم تقبل المسيحيين فيها لأفكار مذهب الكنيسة الأمريكية المشيخية - البروتستانتية عملت تلك الإرساليات في المجالات التعليمية من أجل ترسيخ وجودها في المجتمعات العربية.

فمنذ عام ١٨٢٣ أنشأت تلك الإرساليات وبدعم مادي كامل من الحكومة الأمريكية عشرات المدارس في بيروت والقدس والقاهرة وبغداد، إضافة إلى عدد من الجامعات والمعاهد الأمريكية أبرزها الجامعة الأمريكية في بيروت التي تأسست عام ١٨٦٦ تبعثها أخرى في القاهرة. وقد حرص المبشرين الأمريكان على الظهور بمظهر رجل الدين الورع المهتم بالعمل الخيري والطبي^(٧)، كي يسهموا في إعطاء صورة لأمريكا تختلف عن صورة الدولة المستعمرة البغيضة مثل بريطانيا وفرنسا، وأن أمريكا بلد الحريات والعلوم والثقافة. ولعل ذلك التوجه يمثل الطابع العام للسياسة الخارجية الأمريكية.

كانت الولايات المتحدة قبل القرن العشرين تمرّ بمرحلة النمو والتطور على الصعيد الداخلي وإتمام سيطرتها وتوسعها داخل حدود قارة أمريكا الشمالية، فاشترت من

نابليون ولاية أريزونا عام ١٨٠٣، وفي عام ١٨١٩ اشترت ولاية فلوريدا من اسبانيا. وكذلك حقوقها في أوريغون، وفي عام ١٨٦٧ اشترت الآسكا من روسيا لتصبح ولاية فيما بعد، كما ضمت هاواي عام ١٨٩٨ لتصبح الولاية رقم خمسين في عام ١٩٥٩. وخلال تلك الفترة عملت أمريكا وبالتعاون مع بريطانيا على منع وصول أية دولة استعمارية أوروبية إلى أي من الأمريكيتين، عادةً النظم السياسية في أوربا نظم متخلفة قياساً إلى التجربة الجمهورية الديمقراطية في أمريكا حددت الدولتان موقفهما عام ١٨٢٣ على شكل إعلان أصدره الرئيس الأمريكي جيمس مونرو واعتمد كمبدأ ثابت تلتزم به الولايات المتحدة وبريطانيا والذي أصطلح على تسميته بمبدأ مونرو^(٨).

إن فكرة التوسع والاستعمار خارج حدود الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر لم تكن بعيدة عن السياسة العامة لهذه الدولة، وكانت تلك الفكرة مؤطرة بنوايا طيبة في الظاهر فكانت تدعي نقل التقدم إلى الشعوب من خلال ضمهم إلى كيانها السياسي وذلك ما حصل مع سكان الآسكا وهاواي على سبيل المثال. أو بهدف مكافحة الأمراض والأوبئة، أو بهدف مساعدة الدول لتحريرها من الاستعمار من الدول الأوروبية، وكانت حريصة على أن تكون سياستها الخارجية المعلنة في تلك الفترة محددة بعدد من النقاط هي صيانة الحرية في أمريكا أولاً وأخيراً، واعتماد مبدأ مونرو في تعاملها مع دول أوربا تحديداً، واعتماد مبدأ العزلة أو الابتعاد عن الحروب في القارة الأوروبية^(٩).

أما المرحلة الثانية في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية فتتمثل بمرحلة الحرب العالمية الأولى وما بعدها والتي حاولت الابتعاد عن التزامها بمبادئها السياسية المعلنة ومنها سياسة العزلة أو (الحياد في الحروب الأوروبية)، ودعواتها للدول المتحاربة إلى التصالح.

قبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب عام ١٩١٧ غيرت موقفها منها، وانطلقت في مرحلة جديدة من سياساتها الخارجية والتي حددها الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) كي تتمكن بلاده من نشر نفوذها في العالم تحت غطاء نشر وترسيخ مبدأ (الليبرالية العالمية)، مبرراً دخول بلاده الحرب ضد ألمانيا التي أخذت تهدد مصالح بلاده في أوربا وآسيا حين قال: ((إننا سنقاتل من أجل الديمقراطية.. ومن أجل أن نجعل العالم بأسره في

النهاية حراً...)). وفي نهاية الحرب وضع الرئيس (ويلسون) أربعة عشر نقطة لتحقيق السلام في عالم ما بعد الحرب، بضمنها : الدبلوماسية المفتوحة، وحرية الملاحة وحرية التجارة، وخفض التسلح، وأن يكون الحكم الاستعماري في مصلحة الشعوب (الامبريالية التقدمية)، وإنشاء جمعية عامة للأمم المتحدة (أصبحت عصبة الأمم فيما بعد)^(١٠).

من خلال ما تقدم يتضح الفرق ما بين السياسات المعلنة والسياسات الحقيقية للولايات المتحدة، فهي تدعي التقدمية والتحرر من جهة، ومن جهة أخرى تشجع الاستعمار (التقدمي) الذي عليه أن يخدم مصلحة الشعوب الامبريالية التقدمية. وإنها كانت تدعو إلى إنشاء منظمة أو جمعية دولية تناقش فيها مشاكل الدول ومحاولة إيجاد الحلول لها بعيداً عن الحروب، إلا أنها كانت الدولة الوحيدة التي لم تنظم إلى عصبة الأمم التي دعت إليها. وإذا كانت هناك نقاط في مبدأ ويلسون تمسكت الولايات المتحدة بتطبيقها، فهي بالتأكيد تلك النقاط التي تحقق لها أهدافها السياسية والاقتصادية ومنها حرية التجارة وحرية الملاحة البحرية، وقد عملت على تحقيق تلك الأهداف من خلال تأطير نشاطاتها السياسية الخارجية المعلنة بإطار نشر الحرب والعدالة.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، تتبعت الولايات المتحدة السياسة نفسها التي جاءت في مبدأ (ويلسون)، كما أنها نأت بنفسها عن دخول الحرب ضد ألمانيا النازية حفاظاً منها على قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتجنبها الخسائر والكوارث التي لا يمكن توقع حدودها فيما إذا لو انتقلت الحرب إلى أراضيها، وكان مناداة ومواقف رجال السياسة ورأس المال تندفع داعية إلى عدم تورط أمريكا في تلك الحرب التي دخلتها مضطرة عام ١٩٤١ بعد أن هاجمت اليابان قاعدة (بيرل هاربور) البحرية في هاواي.

وخلال تلك الحرب عملت الولايات المتحدة الأمريكية على انتهاز الفرصة التاريخية للمرة الثانية من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية العليا على صعيد السياسة الداخلية والخارجية معاً، فقد خرجت من تلك الحرب وهي أعظم قوة صناعية وعسكرية في العالم تتمتع بثروات هائلة وازدهار لم تشهده أية دولة من قبل، وأصبحت السفن والطائرات الأمريكية سيدة الموانئ البحرية والجوية في عموم دول العالم، وأصبح الدولار الأمريكي أقوى عملة دولية تحدد من خلاله أقيام عملات الدول الأخرى، كما أصبحت السلع

الاستهلاكية والثقافية والمعدات والآلات والسياسات الأمريكية والقواعد العسكرية والمساعدات الاقتصادية منتشرة في عدد كبير من دول العالم محققة انتشاراً واسعاً لم تبلغه أية دولة رأسمالية.

يتناول بحثنا العراق كواحد من الدول التي تعزز الوجود الأمريكي فيه بشكل أكثر توسعاً وشمولاً خلال الحرب العالمية الثانية، وتحديداً ما بين عامي ١٩٤١ و ١٩٤٥، أذ سنقوم بتسليط الضوء على تلك المرحلة المهمة من مراحل العلاقات الأمريكية - العراقية، معتمدين على عدد من المصادر التي تناولت تلك العلاقات بشكل غير مباشر لمؤلفين عراقيين وبريطانيين ولعدد بسيط من المصادر التي تناولت الموضوع بشكل مباشر وهي قليلة ونادرة، ولكن بالمحصلة النهائية تمكنا من الوصول إلى صورة واضحة المعالم لتلك العلاقات في تلك المرحلة.

أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق ١٩٤١ - ١٩٤٥

مع حلول عام ١٩٤١، لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح اقتصادية وثقافية واسعة مع العراق بسبب خضوعه بالكامل للنفوذ البريطاني المطلق. وكانت أهم مصلحة اقتصادية أمريكية في العراق تتمثل بحصتها في شركة نفط العراق I.P.C منذ عام ١٩٢٨ والتي جاءت بضغط من الحكومة الأمريكية على كل من بريطانيا وفرنسا وقت تأسيس الشركة. كما أن التمثيل الدبلوماسي كان محدوداً بين البلدين بمستوى مفضية بسبب ضئالة العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهما^(١).

ومنذ بدايات عام ١٩٤١، كان وجود الولايات المتحدة في العراق يأخذ منحى آخر ليؤشر تزايداً ملحوظاً في اهتماماتها بالعراق وتدخلها في أوضاعه الداخلية وتنامي مصالحها الاقتصادية انطلاقاً من ذلك العام.

ويمكننا تحديد العوامل التي ساعدت الولايات المتحدة في زيادة اهتمامها بالعراق بدءاً

من عام ١٩٤١ بالآتي :

- ١- تطورات الأوضاع العسكرية على جبهات قتال دول الحلفاء ضد دول المحور وتزايد الاهتمام بالعراق عسكرياً.

على الرغم من إعلان الولايات المتحدة لحيادها تجاه الحرب العالمية الثانية في بادئ الأمر، إلا أنها كانت تراقب عن كثب سير العمليات العسكرية على جبهات القتال من أوروبا إلى آسيا إلى شمال أفريقيا، وكانت هواجسها تتحاز إلى بريطانيا وحلفائها، ليس حباً بدول الحلفاء بل خشيةً من ولادة قوة دولية لا تقوى على محاربتها أو حتى التنافس معها من أجل السيطرة على اقتصاديات العالم والمتمثلة طبعاً بألمانيا النازية التي جمعت في قوتها العسكرية قدرات قتالية متطورة وضخمة جداً وعقيدة سياسية مبنية على فكرة قومية متعصبة.

تزايدت مخاوف الولايات المتحدة بعد سقوط فرنسا بيد الألمان الأمر الذي دفع بالرئيس الأمريكي روزفلت لإعلان استعداد بلاده بتقديم الدعم لبريطانيا وبكل الوسائل وحمايتها من السقوط مهما كان الثمن ومهما كانت الوسيلة، وذلك من خلال رسالة شفوية نقلها السفير الأمريكي في لندن إلى ونستون تشرشل في ١٠ كانون الثاني ١٩٤١^(١٢).

لقد تجلّت للولايات المتحدة الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق الجغرافي خاصةً بعد تقدم القوات الألمانية على جبهات القتال في شبه جزيرة البلقان وانضمام دولها تدريجياً إلى دول المحور واقترب الخطر من اليونان بوابة أوروبا على دول شرق آسيا بضمونها الدول العربية والإسلامية، كما ازداد نشاط سلاح الجو الألماني ضد قطعات الحلفاء العسكرية المتمركزة في شمال أفريقيا^(١٣).

اهتمت الولايات المتحدة كثيراً بالعراق خلال تلك الفترة خشيةً منها على مصالحها النفطية في العراق وكذلك على مصالحها النفطية في السعودية بعد أن احتكرت شركة أرامكو الأمريكية حقوق استخراج وتصدير النفط في تلك المملكة الحديثة العهد، وقد أخذت تلك الشركة تعاني من بعض الصعوبات بسبب ظروف الحرب القاسية على السعودية التي عانت كذلك من نقص في مواردها بسبب قلة عدد الحجاج إلى بيت الله الحرام مما اضطرها إلى طلب مساعدة مالية أجنبية عاجلة وليس أمامها إلا واحدة من دول الحلفاء أو دول المحور^(١٤). لذلك فإن الولايات المتحدة عملت على دراسة كافة الاحتمالات العسكرية في حالة تقدم القوات الألمانية نحو تركيا والعراق والجزيرة العربية وإيران، أو حدوث تراجع واندفاع للقوات الروسية نحو إيران والعراق في حالة تقدم القوات

الألمانية على أراضيها، فقامت القنصلية الأمريكية في بغداد بوضع الخرائط لأهم الطرق البرية وسكك الحديد، مع وصف دقيق لتلك الطرق واستخداماتها داخلياً، وذلك لتربط العراق بجميع دول الجوار، وقد أرسل فنصل الولايات المتحدة (نابنشو) تلك الخرائط مع معلومات عسكرية عن طبيعة المناطق الجغرافية الشمالية إلى حكومته واحتمالات وطرق دخول القوات الألمانية إلى العراق^(١٥).

ومن أجل تقوية نفوذ الولايات المتحدة في العراق وعدد من دول المنطقة بعد إعلان دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد دول المحور عام ١٩٤١ وزيادة الحشد الدولي عسكرياً لصالح الحلفاء الذين أنهكتهم الحرب عسكرياً واقتصادياً، كان لا بد لوجودها داخل ذلك الحلف أن يكون قيادياً.. ليس خلال الحرب فقط بل لمرحلة ما بعد الحرب التي أعدت لها نهجاً سياسياً جديداً يتمثل بطرح فكرة الأمم المتحدة، والتي (ستوفر عالماً جديداً يعيش فيه الجميع بسلام)، وكان الثمن الذي حددته الولايات المتحدة للاشتراك في (العالم الجديد) الذي اقترحته هو الاشتراك في الحرب ضد دول المحور، لقاء شمول كل دولة تلتحق بالحلفاء بقانون الإعارة والتأجير^(١٦)، والذي يمنح الدول فوائد مالية عالية، مما دفع بالحكومة العراقية إلى إعلان الحرب ضد دول المحور يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٤٣ اعتباراً من منتصف ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٤٣ من أجل توفير احتياجاته الاقتصادية الملحة^(١٧).

وقد تزامن هذا الإعلان مع إعلان العراق الانضمام إلى تصريح الأمم المتحدة الذي سَوَّق له Wendel Welky (ويندل ويلكي) المندوب الخاص برئيس الولايات المتحدة (روزفلت) خلال زيارته للعراق، وكان واحد من مجموعة من المبعوثين إلى دول المنطقة من بينهم الكولونيل Donovan (دونوفان) مدير مكتب الخدمات الإستراتيجية، والسفير (هاريمان) وغيرهم من ذوي المناصب الرفيعة^(١٨).

وجاء إعلان العراق بالانضمام إلى تصريح الأمم المتحدة ببرقية أرسلها رئيس الوزراء نوري السعيد بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣ إلى رئيس الولايات المتحدة (روزفلت) الذي ردّ بالقبول الفوري عليها^(١٩).

أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بين عامين ١٩٤١-١٩٤٥

م. م. وليد خالد يوسف

إن تصريح الأمم المتحدة ما هو إلا إعلان تأييد الدول الموالية لبريطانيا والولايات المتحدة على (ميثاق الاطلنطيك) أو التصريح المشترك لرئيس الولايات المتحدة (روزفلت) ورئيس الوزراء البريطاني Tcherchel (تشرشل) في ١٤ آب ١٩٤١، فمنذ بداية عام ١٩٤٣ خطط الرئيس (روزفلت) لإنشاء منظمة دولية تعمل الدول من خلالها من أجل المحافظة على السلام، فحصل في خريف عام ١٩٤٣ على قبول الكونجرس لدخول الولايات المتحدة إلى المنظمة الجديدة التي حملت اسم (الأمم المتحدة) التي أنشأت عام ١٩٤٥^(٢٠).

بعد إعلان حالة الحرب ضد ألمانيا ودول المحور، أصدرت الحكومة العراقية عدد من التعليمات والأوامر الرامية إلى منع إبداء أية مساعدة أو معونة مهما كانت لصالح تلك الدول، وقطع المعاملات المالية والاقتصادية معها، مع وجوب عودة العراقيين الموجودين داخل تلك الدول والبلدان المحتلة من قبلها خلال شهرين من صدور التعليمات، كما صدرت قرارات وتعليمات لصالح دول الحلفاء من بينها قرار مجلس الوزراء في ٢٩ تموز ١٩٤٤ القاضي بعدم استيفاء أجور الطائرات العسكرية البريطانية والأمريكية التي تنزل في المطارات العراقية مدة الحرب، كما سمح بالطيران في سماء العراق أو تحط على أراضيه مدة الحرب، كما تم منح الحصانات والامتيازات لكل القوات البريطانية والأمريكية والبولندية الموجودة في العراق^(٢١)، ويبدو من ذلك أن قوات الولايات المتحدة القتالية كان لها تواجد على الأراضي العراقية، في حين كان تواجهها قبل سنوات هو لأغراض التدريب والاستشارة فقط.

لقد اتخذت الولايات المتحدة من العراق موقعاً عسكرياً ستراتيجياً يحمي مصالحها الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها بدءاً من اشتراكها في الحرب العالمية الثانية إلى المرحلة التي تليها، فمصالحها النفطية في المنطقة يجب أن تتوسع، ومجابهتها للأفكار الشيوعية التي مصدرها الاتحاد السوفيتي يجب أن تؤخذ في الحسبان، إضافة إلى تبنيها للمشروع الصهيوني في فلسطين الذي يجب أن يتم بدون أية مقاومة عربية مسلحة، وقد نجحت في فرض قوتها العسكرية على جبهات القتال وأن تكون القوة العسكرية الأولى في العالم، وحين انتهت الحرب كانت قد أصابت بقوتها الاقتصادية ميزان الاقتصاد العالمي في

الصميم حيث كتب المؤرخ (أرنولد توينبي) عن حجم قوة الولايات المتحدة بأنها أقلت بأوروبا في ((الظل الأمريكي)) وعد القرن العشرين هو ((القرن الأمريكي))^(٢٢).

أما ماذا استفاد العراق من قانون الإعارة والاستئجار الأمريكي، وماذا استفاد من مجهود الحلفاء الحربي، فذلك السؤال يمكننا الإجابة عنه حين نعرف حجم الخسارة المادية والمعنوية التي أصابت العراق على الصعيد المدني والعسكري، وذلك من خلال تقرير وضعه المقدم شفيق حداد الملحق العسكري للمفوضية العراقية بواشنطن والذي رفعه إلى الكونجرس الأمريكي السيد Kabar (كابار) ممثل ولاية كانساس في مجلس الشيوخ الأمريكي في نيسان ١٩٤٤، فأشار التقرير إلى :

((توفير الحماية المسلحة العراقية للقوات الحليفة وتجهيزاتها المنقولة إلى روسيا، وتحمل تكاليف المؤسسات المعنية بذلك. وضع جميع منشآت الهاتف والبرق تحت تصرف الحلفاء على حساب الاحتياجات الوطنية سواء كانت للحكومة أو للمواطنين. شمول قوات التحالف بالخدمات الصحية العراقية، ووضع تجهيزات مديرية الأشغال العامة وشبكة السكك الحديدية مع مخازنها ومعاملها تحت السيطرة المشتركة للحكومة العراقية وقيادة القوات الحليفة. واستخدام جميع الطرق والجسور التي خضعت للصيانة والتقوية المستمرة. وكذلك تسليم كافة البواخر والسفن النهرية والموانئ والقنوات إلى القوات العسكرية، كما تم تسليم المطارات ومنشآتها ومخازنها إلى تلك القوات))^(٢٣).

٢- زيادة نفور التيار الوطني العراقي من بريطانيا، وتقربه من ألمانيا النازية،

واندلاع الحرب العراقية -البريطانية عام ١٩٤١.

كان التيار الوطني في العراق من أوسع التيارات انتشاراً على الساحة السياسية العراقية حيث كانت أفكاره الوطنية والقومية التحررية هي الأكثر حضوراً بين فئات الشعب وبين منتسبي القوات المسلحة، وكان أعضاء ذلك التيار يكونون مشاعر عدم الارتياح للسياسات البريطانية داخل العراق ومن أشد المعارضين لها منذ احتلاله عام ١٩١٤.

ومن الثابت أن مشاعر الرفض لبريطانيا ولسياساتها قد تأججت بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ليس ضدهم فقط، بل ضد من كان يؤازرهم وتحديداً الوصي على

العرش الأمير عبد الإله والطبقة الحاكمة التقليدية أمثال نوري السعيد ورجال الإقطاع وعشائهم المستفيدين الوحيدين من النفوذ البريطاني المهيمن على المال والاقتصاد^(٢٤).

ومما زاد في نقمة العراقيين على بريطانيا في تلك الفترة، هي حادثة مقتل الملك غازي بن فيصل ليلة ٤/٣ نيسان ١٩٣٩، وهو الشخصية الوطنية المحبوبة من قبل شعبه. وكان رد فعل العراقيين كبيراً على مقتله وبالقوة نفسها كان حقدهم على البريطانيين الذين توجهت أصابع الاتهام إليهم بقتل ملكهم^(٢٥)، ولأجل السيطرة على الأوضاع في بغداد، أعلنت الأحكام العرفية فيها، وفي مدينة الموصل كانت ردود الفعل الأعنف حيث اندفع الأهالي الغاضبين باتجاه مقر القنصلية البريطانية، وحين وصلوا بابها الخارجي قام أحد المتظاهرين بقتل القنصل **M. Maison** (مونك ميسن)، الأمر الذي أفرغ رئيس الحكومة نوري السعيد (الوزارة السعيدية الثالثة من ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨ حتى ٦ نيسان ١٩٣٩)، فأمر مجلس الوزراء بتقديم منحة إلى ورثة القنصل القتل وقدرها عشرون ألف باون في ٢١ أيار ١٩٣٩^(٢٦)، وهو مبلغ كبير قياساً إلى ذلك التاريخ.

كان الموقف البريطاني من الملك غازي على درجة عالية من السلبية، ولعل إشارة واحدة من ذلك الموقف توضح لنا صورته، فقد أعرب السفير البريطاني في العراق (موريس باترسن) في مذكراته عن موقف حكومة بلاده من الملك غازي بقوله: ((وقد أصبح من الواضح أن الملك غازي يجب أن يسيطر عليه.. أو يخلع...))^(٢٧).

كما أن الصحف البريطانية والفرنسية قد تناولت حادث مقتل الملك غازي بشماتة واضحة ذاكرة لمجموعة من الأباطيل منها إدعائها بولعه بالشراب وحبه لحياة المجون والشذوذ، متهماً إياه بالتآمر مع الألمان ضد مصالح بريطانيا وفرنسا في العراق والبلاد العربية^(٢٨).

تزامنت قضية مقتل الملك غازي مع قضية أخرى ساهمت في تأجيج روح الكراهية للبريطانيين ألا وهي قضية فلسطين، فمنذ اندلاع الثورة الفلسطينية المسلحة عام ١٩٣٦ ضد القوات البريطانية والمستوطنين اليهود، كان زعماء الحركة الوطنية العراقية في مقدمة العراقيين الداعمين لتلك الثورة بالمال والسلاح والعتاد والمتطوعين وتقديم الخبرات القتالية، وكانت تلك المساعدات التي تبناها رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في

وزارة الثانية بمساعدة أخيه رئيس أركان الجيش طه الهاشمي تتم ببالغ السرية خشية افتضاح أمرهم من قبل البريطانيين واليهود، وقد قدم السفير البريطاني احتجاجه لرئيس الوزراء لتدخل الحكومة العراقية في القضية الفلسطينية بعد أن تسربت معلومات إلى السفارة بذلك الشأن^(٢٩).

ازداد حماس العراقيين بدعمهم للثورة الفلسطينية بعد وصول قائدها الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين سراً إلى بغداد، وبعد مقابلته للوصي على العرش، كونه ضيفاً على حكومة نوري السعيد، وكان مقر سكنه ملتقى دائم لقادة التيار الوطني والقومي من سياسيين ورجال جيش ومتقنين ومواكب من رؤساء العشائر والمهنيين والطلاب.

وبسبب مكانة الحاج أمين الحسيني الكبيرة في العراق، عمل رئيس الوزراء نوري السعيد على أن يظهر الوسيط ما بين الفلسطينيين والبريطانيين لحل القضية الفلسطينية حين اقترح على الجنرال (ويفل) في القاهرة إرسال فرقتين عراقيتين إلى ليبيا لمؤازرة القوات البريطانية مقابل موافقة لندن على إقامة حكومة عربية في فلسطين بعد موافقة المفتي أمين الحسيني والحكومة العراقية على الكتاب الأبيض وعلى التعاون في الحرب مع البريطانيين وحلفائهم، وقد رفضت الحكومة البريطانية ذلك المقترح كونها لا تريد إغضاب الصهاينة ومن ورائهم الولايات المتحدة فتضحي بمساعداتها مقابل فرقتين عراقيتين^(٣٠).

لقد أيقن العراقيون والعرب أن من الاستحالة على بريطانيا أن تكون في يوم من الأيام إلى جانب العرب وقضاياهم بحكم مصالحها العليا المرتبطة بمصالح الصهاينة ومن يؤازرهم، لذا اعتقدت بعض التشكيلات القومية والوطنية في المشرق العربي أن صداقة الألمان أضمن للوصول إلى التحرر وحفظ المصالح والحقوق العربية من صداقة البريطانيين الذين غدروا بالعرب خلال الحرب العالمية الأولى بعقد معاهدة سايكس - بيكو ١٩١٦ وعدم الالتزام بوعودهم التي قطعوها على أنفسهم^(٣١).

لذلك عملوا على تقوية علاقات العراق الاقتصادية مع ألمانيا قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكان حجم التبادل التجاري بين العراق وألمانيا في تزايد مستمر منذ عام ١٩٣٧ مما أثار حفيظة مكتب العلاقات الخارجية في الحزب النازي الألماني الذي أعرب عن خوفه من وقوع أزمة في العلاقات بين ألمانيا وبريطانيا بعد اعتراض الحكومة

أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بين عامين ١٩٤١ - ١٩٤٥

م. م. وليد خالد يوسف

البريطانية على النمو المضطرد للعلاقات بين ألمانيا والعراق، وتحفظها على صفقات السلاح الكبيرة ما بين البلدين في العام نفسه ؛ وكذلك تحفظ بريطانيا على ما أبدته البنوك الألمانية من استعداد لتقديم قروض وتسهيلات مالية للعراق^(٣٢).

أما بعد الحرب فقد لعب الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني دوراً كبيراً في توثيق العلاقات العربية مع ألمانيا ودول المحور ومنها إيطاليا التي استشعرت تحسس العرب من فكرة الاستعمار، فسارعت إلى تظمين العرب بتحسين علاقاتها مع العراق بعد امتناع حكومة الكيلاني عن قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع إيطاليا عام ١٩٤٠ على الرغم من الضغط البريطاني عليها^(٣٣).

وإزاء فشل الحكومة البريطانية بالضغط أو احتواء حكومة الكيلاني لجأت إلى التهديد المستتر، فأرسل السفير البريطاني ببغداد السير (بازل نيوتن) إلى وزارة الخارجية كتاباً في ٢١/حزيران/١٩٤٠ يوضح فيه قرار الحكومة البريطانية إنزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه منها إلى حيفا عن طريق بغداد والموصل يرافق ذلك تأسيس معسكرات للاستراحة في البصرة وبغداد والموصل الأمر الذي أكره الحكومة العراقية بالموافقة عليه وعلى مضض طالما أنه لا يتعارض مع أحكام معاهدة عام ١٩٣٠^(٣٤).

لقد أثارت اتصالات الحكومة العراقية بدول المحور ومن ثم الاتحاد السوفيتي بعد لقاء الوزير المفوض العراقي في أنقرة بالسفير السوفيتي الذي قال له : ((إن حكومة موسكو تعطف على العرب عطفاً صادقاً وتود تأسيس علاقات سياسية بينها وبين العراق، فإذا كنتم تبادلونها هذه الرغبة فإنها تعين حالاً سفيرها إليكم))، مما زاد في قناعة بريطانيا أن سياسة الوزارة الكيلانية الثالثة في العراق مضرّة بمصالح بريطانيا، لذا نقل السفير (بازل نيوتن) إلى ولي العهد ووزير الخارجية عدم ثقة الحكومة البريطانية بوزارة الكيلاني وذلك في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠، وتكرر ذلك الموقف أمام وزير الخارجية العراقي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠، مضافاً إليه: ((على العراق أن يختار أحد حلين: إما الاحتفاظ برشيد عالي رئيساً للحكومة، وإما الاحتفاظ بصدّاقة بريطانيا العظمى))^(٣٥).

وإزاء ذلك الموقف المتشدد والمتعنّت ما بين الحكومة البريطانية وحكومة الكيلاني، تدخلت الولايات المتحدة بالموضوع، فقابل الوزير المفوض للولايات المتحدة في بغداد (باول نابنشو) رئيس الوزراء بحضور وزير الخارجية في ٥ كانون الأول ١٩٤٠، ونقل إليه موقف بلاده المساند لبريطانيا وبكل الوسائل، كما نقل نصح حكومته إلى الحكومة العراقية بضرورة تعاونها مع بريطانيا، مشيراً إلى أن انتشار الأفكار المعادية لبريطانيا في العراق سيترك تأثيراً سيئاً لدى حكومة الولايات المتحدة وبالتالي سوف لا يكون ذلك في مصلحة العراق^(٣٦).

إن تدخل الولايات المتحدة ذلك بالتأكيد جاء بعد استشعار حكومة الولايات المتحدة والحكومة البريطانية خطر سقوط العراق بيد ألمانيا أو الاتحاد السوفيتي لما يمثله ذلك من تهديد خطير لمصالح الدولتين الإستراتيجية خاصة المصالح النفطية في العراق والسعودية والخليج العربي.

وزيادة في التأكيد على موقفها الداعم لبريطانيا، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف شحن الأسلحة المتعاقدة عليها مع العراق وهنا كان لابد من الضغط داخلياً على رشيد عالي الكيلاني وذلك من خلال وزير خارجيته نوري السعيد الأكثر قرباً من بريطانيا، فقام بإرسال كتاب مطول إلى رئيس الوزراء يحثه على تغيير نهجه المعادي لبريطانيا، وقد أزره في ذلك الوصي عبد الإله وعدد من الوزراء الموالين للسياسات البريطانية وعمدوا إلى إضعاف حكومة رشيد عالي الكيلاني محاولين إرغامها على تقديم استقالتها، وبالفعل قدم رشيد عالي الكيلاني استقالته صباح يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ وأسندت رئاسة الوزراء إلى طه الهاشمي^(٣٧).

إن تدخل الولايات المتحدة في الشأن العراقي - البريطاني حصل في نهاية مرحلة تمثلت بسيطرة قادة التيار الوطني والقومي على الحكومة، وبداية مرحلة تمثل محاولات الولايات المتحدة لترسيخ وجودها سياسياً لتنتقل إلى مرحلة ترسيخ الوجود والمصالح الاقتصادية في العراق.

بعد قبول استقالة رشيد عالي الكيلاني، نصح رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر الوصي عبد الإله بتكليف العميد طه الهاشمي لتشكيل الوزارة الجديدة ليكسب ولاء

الضباط من قادة التيار الوطني والقومي الوثيقي الصلة به ويتجنب المشاكل التي أخذت الشائعات ترددها من نية هؤلاء الضباط القيام بتحركات عسكرية تمس سلامة المملكة، وعليه تمت الموافقة على تشكيل وزارة طه الهاشمي^(٣٨).

وفي ضوء ذلك التغيير الوزاري، أرسل رئيس الولايات المتحدة مبعوثه الشخصي الكولونيل (وليام دونفان) مدير دائرة الخدمات الإستراتيجية إلى عدد من الدول الأوربية والعربية من بينها العراق، فوصل بغداد يوم ١١ شباط ١٩٤١^(٣٩). وفي اليوم التالي أكد (دونفان) لرئيس الوزراء الجديد طه الهاشمي عزم بلاده على مساعدة بريطانيا لأنها تريدها أن تكسب الحرب، وهو ما مكلف به لتبليغه إلى الحكومة العراقية، كما أعرب عن أمله أن يعم الصفاء ما بين بريطانيا والعراق وأن لا يسعى العراق إلى ارتكاب ما يناقض ذلك. فرّد طه الهاشمي "أن العراق يقدر سياسة التفاهم مع بريطانيا وهو مستعد لتنفيذ المعاهدة العراقية - البريطانية النافذة بين البلدين"^(٤٠).

هدفت بريطانيا من ضغوطاتها على العراق سلبه سيادته وخياراته السياسية وبعوض دعم الولايات المتحدة لبريطانيا لم يكن أمام قادة التيار الوطني في العراق إلا التحرك من أجل الضغط على الوصي عبد الإله تحديداً بهدف أن يكون موقفه وطنياً لصالح العراق وليس لصالح بريطانيا، كما عزموا على إبعاد العناصر الموالية لبريطانيا عن مراكز الحكم ومجلس النواب، وكان قادة ذلك التيار الذين قرروا التحرك كلاً من رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت والعقيد صلاح الدين الصباغ والعقيد محمود سلمان والعقيد فهمي سعيد والعقيد يونس السبعراوي إضافة إلى وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي، وانطلاقاً من منتصف ليلة ١ نيسان ١٩٤١، تم احتلال دوائر البرق والبريد والتلفون ومسكت مداخل الطرق العامة والجسور كما تم تطويق قصر الرحاب مكان سكن الوصي عبد الإله إلا أنه نجح في الهرب إلى بيت عمته صالحة في الرصافة^(٤١).

في اليوم التالي ٢ نيسان، أدت مفوضية الولايات المتحدة دوراً هاماً في المحافظة على سلامة ولي العهد الأكثر ولاءً لبريطانيا، حين لجأ إليها الوصي متكرراً بملابس نسائية بواسطة عربة خيل، ومن هناك عمل الوزير المفوض (نابنشو) على تهريبه بواسطة سيارته إلى الحبانية بعد أن اختبأ الوصي تحت سجادة السيارة بين أرجل

(نابنشو) وزوجته، ومن هناك نقلته طائرة بريطانية إلى البصرة ثم التجأ إلى إحدى البواخر البريطانية الراسية في ميناء البصرة^(٤٢).

قرر قادة ذلك التغيير في العراق أن تستمر الحكومة بعملها، وأن يتم إقناع رجال السياسة في العراق بعدم إقحام الجيش في السياسة وأن يعرض الأمر على الوصي وإقناعه بالموافقة على ما تم في الاجتماع الذي ضم القادة مع أركان الوزارة التي كانت مجتمعة في دار رئيس الوزراء طه الهاشمي صباح يوم ٢ نيسان، وفي ضوء ذلك رفع إنذار الجيش، إلا أن وصول المعلومات إلى العقدة الأربعة التي أفادت بمساعدة مفوضية الولايات المتحدة على هرب الوصي، شعروا بأن الخطر الأجنبي بات أكثر تهديداً لمصالح الوطن لذا قرروا إقامة حكومة عسكرية تحت عنوان ((حكومة الدفاع الوطني)) برئاسة رشيد عالي الكيلاني^(٤٣).

وقد اتخذت الحكومة الجديدة عدد من القرارات من بينها تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية تدعوها بضرورة احترام نصوص معاهدة عام ١٩٣٠ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وأن حماية الوصي ومن لاذ معه إلى المعسكرات البريطانية ودعمهم لإثارة القلاقل من خلال تخصيص محطة لاسلكية للبحث تنطق بلسانهم يعدّ تدخلاً شائناً في أمور البلاد الداخلية^(٤٤). وقد قرر مجلس الأمة في ١٠ نيسان ١٩٤١ إنهاء دور الحكومة العسكرية بعد المناداة بالشريف شرف وصياً على العرش بدلاً من عبد الإله، وكلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارة مدنية جديدة، وتم تأليفها في ١٢ نيسان ١٩٤١.

لم يكن للولايات المتحدة موقف معتلن وواضح من الأحداث الأخيرة في العراق، حيث أمرت وزيرها المفوض ببغداد بعدم اتخاذ أي موقف لا سلباً ولا إيجاباً^(٤٥)، وذلك بهدف عدم إثارة حفيظة الحكومة الجديدة والتقرب من رشيد عالي الكيلاني تحت غطاء القلق على مصالح الولايات المتحدة، إلا أن (نابنشو) لم يكن مقتنعاً بتلك التوجيهات، بل كان موقفه يقارب موقف رئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) المتشدد إزاء ما يحدث في العراق^(٤٦).

وتعبيراً عن وحدة الموقف البريطاني - الأمريكي ضد الحكومة الوطنية الجديدة، فقد فتحت مفوضية الولايات المتحدة أبوابها أسوةً بالسفارة البريطانية للمعتصمين المؤيدين لبريطانيا من أبناء الأقليات القومية في العراق لاسيما اليهود، مما دفع وزارة الداخلية العراقية إلى إرسال عناصر الشرطة إلى السفارة البريطانية وقنصليتها في الموصل ومفوضية الولايات المتحدة لمنع هكذا نشاطات معادية للحكومة العراقية^(٤٧).

لقد كان هدف رشيد عالي الكيلاني والحاج أمين الحسيني بعد تنسيق الجهود المشتركة بينهما، هو ضرورة تسليح الجيش العراقي بالشكل الذي يؤهله للدفاع عن وطنه وعن القضية العربية في فلسطين وسوريا، وقد أيد قادة الجيش العراقي رأي الحاج أمين الحسيني بوجود مجيء مساعدات عسكرية ألمانية عبر روسيا وإيران^(٤٨)، لذلك وبعد أن فتحت القوات البريطانية النار على القوات العراقية في الحباية يوم ٢ أيار ١٩٤١، عملت الحكومة العراقية على إرسال وزير العدلية ناجي شوكت إلى أنقرة يوم ٨ أيار للوقوف على إعلان بدء العلاقات الثنائية بين العراق والاتحاد السوفيتي والذي تم في احتفال خاص داخل سفارة موسكو بأنقرة يوم ١٤ أيار بعد تبادل كتب الاعتراف بحكومتَي البلدين^(٤٩). كما أوفد عثمان كمال حداد سكرتير الحسيني إلى برلين وروما للتفاوض معهما بإسم العراق، إضافة إلى اتصالات صلاح الدين الصباغ بممثلي السفارتين الايطالية واليابانية ببغداد عن طريق رشيد عالي الكيلاني والحاج أمين الحسيني لتأمين السلاح للجيش العراقي^(٥٠).

وانطلاقاً من يوم ٢ أيار ١٩٤١ باشرت القوات البريطانية باحتلال البصرة بعد معركة قصيرة مع الحامية العراقية هناك، والتي اضطرت للانسحاب إلى القرنة، مما أدى إلى استفزاز المشاعر الوطنية للعراقيين، فصدرت عدد من الفتاوى بالجهاد ضد البريطانيين من عدد من رجال الدين المسلمين من عرب وأكراد كما أمر سعيد بك أمير اليزيدية أبناء ديانتته بالالتحاق بالخدمة العسكرية، كما أمر بطريك الكلدان أتباع كنيسته بنفس ما سبق ذكره^(٥١).

لقد تراءى للبريطانيين والولايات المتحدة حقيقة الموقف الوطني لحكومة رشيد عالي الكيلاني وحجم المساندة الشعبية المؤيدة للتيار الوطني التحرري، كما ترائت لهم

احتمالات نتائج أي عمل عسكري كبير ضد العراق قد تكون ليس في صالحهم، لذا عملت كلتا الدولتين على حث أصدقائها وحلفائها في تركيا والسعودية ومصر كي تتبنى كلاً منها دوراً في الوساطة لحل المشكلة سلمياً والضغط على حكومة رشيد عالي الكيلاني كي تتراجع عن مواقفها المتشددة^(٥٢).

وبعد فشل محاولات الوساطة لم يكن أمام بريطانيا إلا القضاء عسكرياً على الحكم الوطني وبعد عدة معارك طاحنة كانت آخرها على أطراف بغداد، تمكنت القوات البريطانية من إنزال الهزيمة بالقادة العراقيين الذين دب اليأس في نفوسهم وتركوا مسؤولياتهم وهربوا باتجاه إيران بدلاً من استمرار المقاومة داخل المدن وفق الخطة المرسومة^(٥٣).

لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من موقفها المؤازر لبريطانيا ضد حركة مايس الوطنية، فمن ناحية برهنت عن مدى تداخل مصالح الدولتين ضد أعدائهما، وعمّا ممكن أن تفعله سياسة الولايات المتحدة على الساحة العراقية من ناحية أخرى. ومن الأمور الهامة التي خسرتها الولايات المتحدة في العراق هي سمعتها التي كانت تُعرف بها كونها راعية للتححرر في العالم.

ويمكننا تصور حجم خسارة الولايات المتحدة في العراق على صعيد المكانة السياسية المرموقة التي كانت تتمتع بها بين صفوف السياسيين والمتقنين، حين وقفت إلى جانب بريطانيا في حربها ضد تلك النُخب الوطنية واتهمتهم بالعمالة للنازية في حين أن مطالب قادة الحركة الوطنية والتي كانت تعبر عن مطالب النُخب الوطنية تنحصر بمطلبين رئيسيين كانت تروج من بريطانيا أن تحققهما وهما : ((تسليح الجيش، وضمان مستقبل فلسطين))^(٥٤).

٣- خشية الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها الاقتصادية المتنامية في العراق.

سبق للعراق والولايات المتحدة الأمريكية أن عقدا معاهدة تم التوقيع عليها يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٠ في لندن اعترفت بموجبها الولايات المتحدة بالحكومة العراقية

وبمعاهداتها مع الحكومة البريطانية مقابل منح رعاياها جميع الحقوق والمنافع التي يتمتع بها رعايا الدول الأعضاء في عصبة الأمم^(٥٥)، كما عقدا معاهدة للتجارة والملاحة بينهما والتي وافق عليها مجلس النواب في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٣٩^(٥٦). وبسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، فإن علاقات التجارة الخارجية العراقية قد تأثرت مع جميع الدول ما عدى الولايات المتحدة التي احتلت الموقع الأول في قائمة الصادرات العراقية في سنوات الحرب، فعلى سبيل المثال فإنه في عام ١٩٤٠ بلغت قيمة استيرادات العراق من الولايات المتحدة ١٢% من مجموع استيراداته الخارجية، وقيمة صادراته إلى الولايات المتحدة ٢٧,٥% من مجموع الصادرات العراقية لذلك العام^(٥٧).

وبعد إعلان العراق الحرب على دول المحور يوم ١٣ كانون الثاني ١٩٤٣، أبرق رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ببرقية إلى الرئيس الأمريكي (روزفلت) يعلمه بنبأ إعلان العراق الحرب على دول المحور، طالباً الموافقة على قبول انضمام العراق إلى ميثاق الـ (٢٦) دولة الذي أفضى إلى إعلان منظمة الأمم المتحدة. مع الإشارة إلى أن من بين بنود الميثاق ما يشير إلى تعهد الدول الموقعة على التعاون فيما بينها وفي كافة المجالات^(٥٨).

إن المساعدات التي كان ينتظرها العراق من الولايات المتحدة الأمريكية هي اقتصادية بالدرجة الأساس بسبب اضطراب الواقع الاقتصادي لبريطانيا الدولة الأولى التي كانت تتحكم باقتصاديات العراق، ولعلها تكون إشارة من الحكومة العراقية بطلب زيادة حجم مساعدات الولايات المتحدة المقدمة للعراق بضوء قانون الإعارة والتأجير الذي شمل العراق عام ١٩٤٢. فظروف العراق الاقتصادية تدهورت بدءاً من عام ١٩٤١، أذ انخفض الإنتاج السنوي للنفط إلى (١٢,٦٥٠,٠٠٠) مليون برميل، وذلك بسبب التهديدات المباشرة لدول المحور ضد منطقة المشرق العربي والخليج وتزايد المخاوف من احتمال اجتياح قوات المحور لحقول النفط وغياب رأس المال البريطاني الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي^(٥٩). مع أخذنا بنظر الاعتبار أن العائدات النفطية العراقية من ملايين البراميل لم تكن تشكل رقماً كبيراً، أذ أن حصة العراق كانت أربعة شلنات ذهب فقط عن كل طن

(وليس عن كل برمبل)، في حين كانت حصة شركات النفط (البريطانية، والهولندية، والفرنسية، والأمريكية) هي ٢٣,٧٥% لكلاً منها و ٥% حصة كولبنكيان^(١٠).

يبدو أن الحكومات العراقية كانت تتوسم الخير من الولايات المتحدة وكان في ضوء ما تعلنه من سياسات إنسانية وتحريرية، وأن تحاول تحسين أوضاع العراق الاقتصادية الأيلة للتدهور الكبير. ومن جانبها فإن الولايات المتحدة لم تكن تنظر إلى مسألة التعاون الاقتصادي مع العراق إلا من خلال مصالحها بالدرجة الأولى ومن خلال مصالح حلفائها ثانياً في تعاملاتها الدولية.

ومن هنا يمكننا أن نشير إلى واحدة من الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع العراق، وهو إحساسها بخطر الفراغ السياسي والعسكري لبريطانيا في العراق وعموم منطقة المشرق العربي والخليج، بسبب تهديدات الاتحاد السوفيتي ونواياه في التوسع وصولاً إلى المياه الدافئة في الخليج العربي والسيطرة على منابع النفطية فيه، وهذا ما كشفت عنه محاكمات نورنبرغ عن محاولة جرت في نهاية عام ١٩٤٠ لتقسيم مناطق النفوذ بين دول المحور والاتحاد السوفيتي إذ طالب الاتحاد السوفيتي بـمد نفوذه عبر جارته إيران حتى الخليج العربي^(١١). وحتى بعد تحالف الاتحاد السوفيتي مع دول الحلفاء بقيت الولايات المتحدة تخشى من المد الشيوعي والذي عملت على محاربة أفكاره المناوئة للفكر الرأسمالي الذي تجسده.

لم تتمكن الولايات المتحدة من توسيع نفوذها النفطي في العراق ولا في الخليج العربي بسبب عدم رغبتها بالدخول في منافسة سياسية مع بريطانيا في ذلك الوقت، نظراً لكونها قد أخذت تعهدات على حكام الخليج وألزمت العراق من خلال المعاهدات بألا يمنحوا امتيازات للتنقيب عن النفط واستغلاله في أراضيهم لشركة أو لدولة ما دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية، ما عدا السعودية التي توسع نشاط الشركات النفطية الأمريكية فيها، كون السعودية لم تدخل مع بريطانيا في هكذا تعهد^(١٢).

لذلك فإن الولايات المتحدة كانت حريصة جداً على مكانة حليفها بريطانيا أمام الحكومة العراقية، فهي لم تقدم على الاستجابة على أي من مطالب العراق ومنها ما

يتعلق بالمجالات الاقتصادية سواء أكان بشكل مباشر أو من خلال مركز تمويل الشرق الأوسط بعد شمول العراق بقانون الإعارة والتأجير الذي أقرته الحكومة الأمريكية. حرصت حكومة الولايات المتحدة على أن يكون استلامها لقوائم الطلبات العراقية بموجب هذا القانون عن طريق المركز المذكور حصرياً وبعد إشعار الحكومة البريطانية وليس عن طريق المفوضية العراقية في واشنطن. وكانت سلع الولايات المتحدة التي استلمها العراق تنحصر بشكل عام بالإطارات والأدوية والتجهيزات الطبية، والأجهزة الدقيقة، وأنواع الورق، والثلاجات وأدواتها الاحتياطية، والأصباغ بأنواعها، والسكاكر والمشروبات الروحية، والسيارات وأدواتها الاحتياطية، والكاكاو، وقد بلغت استيرادات العراق من الولايات المتحدة على سبيل المثال في عام ١٩٤٧ وحده لأكثر من (١٨,٥) مليون دولار من تلك السلع^(٦٣).

ولأهمية دور العراق في التجارة العالمية في السنوات الأخيرة من الحرب بالنسبة لدول الحلفاء تحديداً، فقد تمت دعوة وفد عراقي يمثل غرفة تجارة بغداد لحضور (مؤتمر التجارة العالمي) الذي عقد في نيويورك يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٤^(٦٤). ويبدو أن الوفد نجح في إقناع المؤتمر من أجل السماح له بتوفير احتياجاته الاقتصادية الملحة خاصة تلك التي تشرف عليها وزارة التموين العراقية وذلك من خلال التعاون الاقتصادي للولايات المتحدة معها لإنتاج عملها في توفير المواد الغذائية الرئيسية للمواطنين، بالإضافة إلى حاجة البلاد للأقمشة القطنية، وهذه المشاكل نفسها سبق وأن تم طرحها من قبل وزير التموين **أرشد العمري على (هندرسن)** المفوض الأمريكي في بغداد ولأكثر من مناسبة بدون أي استجابة^(٦٥).

ويسبب رواج بضائع الولايات المتحدة في العراق، ويسبب تهافت التجار العراقيين للحصول على إجازات الاستيراد من الولايات المتحدة والتي كان من بينها (٤١٥) طلباً للحصول على إجازات استيراد الأقمشة القطنية فقط، فقد ارتفع حجم التعامل بالدولار الأمريكي والذي كان يُوفّر للعراق عن طريق منطقة الإسترليني المسئولة عن توفير الدولار للدول المرتبطة ببريطانيا ؛ لذلك تم عقد اتفاقية بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية في ٢٨ أيار ١٩٤٥ لتزويده بالدولار الأمريكي وحسب الاحتياجات

المتضاعفة له^(٦٦). ولعل ذلك المؤشر يعطينا فكرة عن مدى التحول الكبير في سياسات بريطانيا والذي يعبر عن حدوث فجوة اقتصادية كبيرة مما دفعها للاستعانة بالولايات المتحدة لملأ الفراغ فيها. ولأن بعض السلع المستوردة إلى العراق بحاجة إلى صيانة وأدوات احتياطية مثل السيارات والأجهزة الطبية والمكائن، فذلك يعني تواصل عمل المؤسسات الصناعية للولايات المتحدة في ردف احتياجات السوق العراقية، فضلاً عن إقبال السوق العراقية على بضائع الولايات المتحدة الأكثر تطوراً وحدثة وتنوع على نقيض البضائع البريطانية، مما ساهم في نمو سوق بضائع الولايات المتحدة في العراق انطلاقاً من تلك المرحلة.

ومن أهم المحطات في تأريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق خلال تلك الفترة هي زيارة الوصي على العرش الأمير عبد الإله للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٥. والتي تمت بعد إلحاح من قبله على الحكومة البريطانية لتسهيل له تلك الزيارة وتحصل له على موافقة الرئيس الأمريكي (روزفلت) على دعوته أسوة بالأمراء أنجال الملك السعودي.

وبعد وفاة (روزفلت) تمت الزيارة في عهد الرئيس (هاري ترومان)، حيث وصل الأمير بصحبة وفد كبير نيويورك يوم ٢٦ أيار ١٩٤٥^(٦٧).

لقد مكنت تلك الزيارة الهامة الوصي على العرش من الاطلاع على حجم النقص الصناعي والزراعي والإروائي والعمل في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية الضخمة. وخلال زيارته التي دامت شهراً كاملاً التقى الوفد العراقي بعدد من المسؤولين في الولايات المتحدة وتم التباحث معهم بهدف تطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية ومجالات الاستثمار لشركات الولايات المتحدة في العراق بخاصة النفطية من أجل الاستثمار في حقول الموصل والبصرة وزيادة إنتاج حقول كركوك، كما تم الاتفاق على رفع حجم التبادل التجاري إلى (١٤) مليون دولار بعد موافقة بريطانيا على تخصيص هذا المبلغ للحكومة العراقية لضمان شراء سلع الولايات المتحدة التي يحتاجها^(٦٨).

وعن حجم تأثير تلك الزيارة على الوصي عبد الإله تحديداً وبقية الوفد نلاحظ انعكاساتها على الحكومة العراقية وعلاقتها ببريطانيا، فبعد انتهاء تلك الزيارة انتقل الوفد

إلى بريطانيا، وهناك عرض الوصي على الحكومة البريطانية إجراء بعض التعديلات في المعاهدة العراقية - البريطانية وخاصة البنود التي تحدد وضع القوات في القواعد البريطانية في العراق ولمعارضة نصوص المعاهدة مع مبادئ الأمم المتحدة مما دفع ببريطانيا لوضع معاهدة جديدة مع العراق فيما بعد وهي معاهدة بورتسموث في كانون الثاني ١٩٤٨^(٦٩).

إن زيارة الوصي **عبد الإله** للولايات المتحدة كانت أكبر من مهمة ليس للعراق وحده بل وللولايات المتحدة نفسها، إذ فتحت الأبواب أمام القدرات الاقتصادية للعمل في العراق والاستثمار فيه، وهو ما كانت بحاجة إليه جميع دول الحلفاء لإصلاح أوضاعها العامة. وعن قبول بريطانيا لهكذا اتصالات ونشاطات ما بين العراق والولايات المتحدة، إنما كان بمثابة مؤشر هام على تدهور الوضع الاقتصادي البريطاني، وبالتالي فهو مؤشراً أكثر أهمية في ضعف النفوذ السياسي البريطاني على العراق الذي أخذ يفرض رأيه في بعض الأمور التي تربط البلدين، ولم يكن بمقدوره فعل ذلك لو لم يحصل على الدعم من الولايات المتحدة الذي كان لقاء توسيع المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في العراق، ولو على حساب المصالح البريطانية.

٤ - حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تطوير نفوذها الثقافي في العراق

عملت الولايات المتحدة الأمريكية حالها حال بقية الدول الأوربية على الاستعانة بالإرساليات التبشيرية المسيحية والتي من خلالها تمكنت من نشر ثقافتها في المجتمعات التي نجحت في التغلغل بين أوساطها الاجتماعية والدينية والثقافية، ولأن تلك الإرساليات التبشيرية ما هي إلا واحدة من الوسائل المهمة التي اعتمدتها الدول الاستعمارية في نشر نفوذها، فقد حظيت بالدعم المادي والمعنوي الحكومي من أجل تحقيق أهدافها المرسومة لها، ولعل اهتمام الولايات المتحدة بالدين قد جاء بعد أن لمست مدى الفائدة المتحققة من تقربها من الكنيسة على غرار الدول الأوربية التي سبقتها في هذا المضمار، ليس لخدمة أهدافها في الخارج بل وفي الداخل أيضاً من أجل ضمان الحفاظ على نظام الحكم الذي أقيم منذ القرن الثامن عشر ولحد الآن.

أعلن معظم الرؤساء في الولايات المتحدة عن ميولهم الدينية وفي مقدمتهم الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية (جورج واشنطن) الذي قدم طروحات دينية خلال الثورة الأمريكية، وطالب بتأسيس دولة تظلها الكنيسة، ومروراً بعدد من الرؤساء الأمريكيين الذي كانوا يؤكدون على المسألة الدينية في الحياة العامة للبلاد، ونصل إلى ما قاله الرئيس (دوايت آيزنهاور) والذي حاول أن يسبغ الشرعية الإلهية والدينية على نظام الحكم في الولايات المتحدة عندما أشار إلى: ((إن الرب هو الذي وهب الصيغة الأمريكية للحكومة، وإن الإيمان الديني هو الاعتبار الأول والأساس لأن يكون المرء أمريكياً))^(٧٠).

لغاية عام ١٩٤١، كان في العراق ثماني مدارس أمريكية، خمسة منها في بغداد، واثنان في البصرة، وواحدة في الموصل^(٧١). وكان يشرف على تلك المدارس رجال دين من أعضاء الإرسالية التبشيرية للولايات المتحدة في العراق والذين كانوا يتبعون (المجلس الفيدرالي للكنائس).

وبسبب ضغط تجمعات الأصوليين المسيحيين في الولايات المتحدة في بداية الأربعينيات تم تأسيس ((الاتحاد الوطني للإنجليين)) الذي حارب فكرة فصل الدين عن الدولة وطالب بمنع الدعم الحكومي عن (المدارس العامة العلمانية) ومعاداة الشيوعية^(٧٢) لذلك كان التوجه العام للإرسالية التبشيرية للولايات المتحدة في العراق هو خدمة المصالح الحكومية للولايات المتحدة ذات التوجهات الدينية المعلنة على لسان رؤسائها، وكانت هذه الخدمة تمر عبر نشر الثقافة للولايات المتحدة في أوساط المجتمع العراقي وخاصةً طلبة المدارس الأمريكية بهدف خلق فئة اجتماعية عراقية تهتم بالثقافة والشأن الأمريكي كي تكون بالنتيجة فئة وسطية لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها في العراق.

وعلى صعيد قبول بعثات الطلبة العراقيين للدراسة في جامعات الولايات المتحدة، فقد كان يتم قبول الطلبة الذين يرشحهم العراق للدراسة هناك أو في الجامعة الأمريكية ببيروت، وكانت نسبتهم حوالي ٤٧% من طلبة البعثات العراقية الدارسين في الخارج خلال فترة الحرب العالمية الثانية، والذين واجهت من أكمل الدراسة في الولايات المتحدة مشاكل العودة إلى الوطن فحصلت الموافقات على بقائهم في الولايات المتحدة لإتمام

أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بين عامين ١٩٤١-١٩٤٥

م. م. وليد خالد يوسف

الدراسات العليا فيها. كما خصصت حكومة الولايات المتحدة خمس زمالات دراسية للعراق تقوم بتغطية نفقاتها ضمن (برنامج تقديم المساعدة التقنية إلى أقطار الشرق الأدنى وأفريقيا). كما سمحت قنصلية الولايات المتحدة في بغداد بإعطاء سمات الدخول للولايات المتحدة لـ (١٤-١٦) طالب سنوياً لغرض الدراسة على نفقتهم الخاصة وذلك خلال عام ١٩٤٤ وللاختصاصات المتوفرة وهي الغابات والتبوع وزراعة البساتين والجيولوجيا والزراعة الآلية والصيرفة والطب والأنواء الجوية^(٧٣).

وكمؤشر على نجاح الإرساليات التبشيرية والمدارس التابعة لها في نشر ثقافة الولايات المتحدة في العراق، فإن الأعوام الواقعة ما بين ١٩٤١-١٩٤٥ شهدت تزايد ملحوظ في انتشار السلع وبضائع الولايات المتحدة في العراق، وقد اهتمت حكومة الولايات المتحدة بسياساتها الخارجية وشخصت عوامل القوة والضعف في الكيانات السياسية والاجتماعية للبلدان التي لها فيها مصالح اقتصادية وإستراتيجية عليا.

وبالنسبة للعراق لاحظت مدى تأثير الأفكار الوطنية التحريرية في المجتمع العراقي إضافة إلى تأثير الأفكار القومية العربية والاهتمام بالقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، كما تابعت سرعة انتشار الأفكار الشيوعية القادمة من الاتحاد السوفيتي في الأقطار العربية، وفي كلا الحالين فإن تمكن أصحاب الفكر الوطني والقومي، أو أصحاب الفكر الاشتراكي الشيوعي من السيطرة على العراق، فإن هذا يعني وقوع خطر حقيقي يهدد مصالح الولايات المتحدة ليس في العراق وحده بل من المحتمل أن يتوسع إلى بقية الدول العربية القريبة.

لذلك تحفزت الولايات المتحدة الأمريكية لزعامة المنطقة مستعينةً ببريطانيا وفرنسا، إذ بلورت سياستها الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً بعد انتهائها في إطار نظام عالمي قائم على ((القطبية الثنائية)) للولايات المتحدة وللاتحاد السوفيتي^(٧٤)، الذي تكن له العداء الأيدلوجي.

وبالقدر نفسه تكنّ للأفكار القومية العربية الرافضة لفكرة وجود وطن قومي لليهود على أرض فلسطين والذي يحظى بكامل دعم الولايات المتحدة، وعلى ذلك الأساس عمدت الولايات المتحدة وكجزء من سياستها الخارجية لمواجهة كلا الفكرين وإلى

محاربتهما فكرياً وثقافياً وإخلاء الشارع العراقي والعربي من هكذا أفكار أو غيرها والتي تعرقل تحقيق مصالحها.

ومن وسائل حربها الثقافية كانت الاتفاقيات الثقافية التي أبرمتها مع الدول الأخرى ومنها العراق، ففي أواخر عام ١٩٤٣ أبدأت الولايات المتحدة رغبتها لعقد اتفاقية مع الحكومة العراقية (لتبادل المطبوعات الرسمية التي تصدرها الحكومتان)، فلم يكن أمام الجانب العراقي إلا القبول لها فتم التوقيع عليها في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٤، وقد أرفق مع الاتفاقية ملحقان، الأول يتضمن أسماء المجلات والتقارير الشهرية والسنوية للولايات المتحدة التي يتم تزويد العراق بها، وتخص موضوعات الزراعة والصحة والتقنية، ونصوص الاتفاقيات والمعاهدات والتقارير السنوية للمؤسسات الأمريكية المختلفة.

أما الملحق الثاني فتضمن أسماء المجلات والتقارير والمطبوعات الرسمية العراقية التجارية والمالية والزراعية والاقتصادية والعدلية والمعارف وما يتعلق بطرق المواصلات، ومناهج المدارس الابتدائية والثانوية والكتب المدرسية والأوراق الامتحانية لطلبة دار المعلمين العالية وكليات الحقوق والطب والصيدلة والمدارس الثانوية والمهنية^(٧٥).

وبقراءة أولية مبسطة للملحق الثاني، يمكننا معرفة الدوافع الحقيقية للولايات المتحدة لعقد تلك الاتفاقية مع العراق والتي من خلالها تمكنت من أن تجمع كماً هائلاً من المعلومات الرسمية عن أوضاع الدولة العراقية في مجالات التجارة والمال والزراعة والاقتصاد والعدل والمعارف، وطرق المواصلات التي كانت معلوماتها عنها ضعيفة قبل سنوات. كما أنها كونت صورة واضحة عن اتجاهات الثقافة في العراق وأسسها وبيئتها والعوامل المساعدة على انتشارها، وذلك من خلال الإطلاع عن المناهج التدريسية في المدارس والثانويات العراقية ذات الطابع القومي والوطني، وأمكنها الإطلاع على ثقافة وكفاءة المدرسين الذين يوصلون للطلاب الأفكار الوطنية والتحريرية. فضلاً عن تعرفها على المستويات العلمية لخريجي كليات الحقوق والطب والصيدلة والمدارس الثانوية، وهذا يعني قياس لقدرة العراق على التقدم العلمي وانعكاسات هذا التقدم على المجتمع بأكمله.

وفي ضوء السياسات الخارجية التي اعتمدها الولايات المتحدة، فإنها تساعد على نشر ثقافة لا تتقاطع مع ثقافتها وتهدد مصالحها، كما أنها تساعد على نشر العلوم، ولكن أن لا يتخطى ذلك الخطوط الحمراء التي يُمنع على الدول الضعيفة والواقعة تحت سيطرتها أو سيطرة الدول الاستعمارية الأخرى من تخطيها، فلكل من تلك الدول قَدْر معين من العلوم مسموح لها بأخذه، وإلا ماذا سيبقى للدول الكبرى كي تبقى على مستوى قوتها وعظمتها التي تميزها عن الدول المتخلفة أو النامية، وبالتالي ماذا سيبقى بيديها من سلاح تهدد به من يناوئها، أو عصى تلوح بها لأتباعها الذين تطعمهم من وقت لآخر من جزراتها.

شكلت الأعوام ١٩٤١-١٩٤٥ مرحلة هامة في تأريخ العلاقات العراقية - الأمريكية، فأول مرة يحتل العراق هذا القدر من الاهتمام من قبل الولايات المتحدة، الذي عبّر عنه النشاط الملحوظ للوزير المفوض للولايات المتحدة ببغداد، أو من خلال المراسلات والزيارات المتبادلة للكبار المسؤولين في كلا البلدين والتي كانت تهدف إلى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينهما، وبما يضمن توسيع حجم المصالح الأمريكية في العراق.

كما ازدادت الأهمية الإستراتيجية لموقع العراق الجغرافي والذي هو جزء من أهم مناطق العالم النفطية، وفي الوقت نفسه ولهذا السبب ولأسباب أخرى، فهو هدف إستراتيجي عسكري لأطراف النزاع ما بين دول الحلفاء ودول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، والذي أصبح خلالها هدفاً مهماً جداً بالنسبة للاتحاد السوفيتي الذي أصبح له أتباع مسلحين من الأكراد في شمال العراق يحضون بالدعم العسكري والمادي، كما أصبح له تنظيم سياسي يتبع الحزب الشيوعي السوفيتي أخذ ينتشر في عدد من مناطق جنوب ووسط وشمال العراق مما دفع الولايات المتحدة لأن تجعل من العراق جزءاً من الطوق الدولي الحليف لها والذي حاولت من خلاله تحجيم ومنع توسع الاتحاد السوفيتي خاصةً باتجاه مياه ونفط الخليج العربي وذلك من خلال إقامة الأحلاف العسكرية المعادية للشيوعية في مرحلة لاحقة بقيادة الولايات المتحدة وموازرة بريطانيا.

إن خطر الاتحاد السوفيتي كان شاخصاً أمام السياسيين للولايات المتحدة منذ ظهور أزمة الكساد الكبير من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣ والتي ضربت اقتصاد الولايات المتحدة وبقيّة الدول الرأسمالية الكبرى ما عدا الاتحاد السوفيتي الذي اعتمد سياسة الانغلاق على الداخل وبناء قوته الصناعية بإمكاناته الذاتية من خلال الخطط الخمسية. وانطلاقاً من يوم الخميس الذي سمّي بالأسود الموافق ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٩، شهدت الشوارع الأمريكية زحفاً لملايين العاطلين عن العمل وهم مطرودين من المصانع العملاقة التي انخفض الإنتاج فيها من ١٠٠% في عام ١٩٢٩ إلى ٥٣,٨% في عام ١٩٣٢، كما شهدت المصارف وآلاف الشركات الصناعية والتجارية الإغلاق بسبب الإفلاس، بالإضافة إلى انهيار قيمة الدولار ونظام النقد الدولي^(٧٦).

إن ذلك الحدث الاقتصادي الأخطر في تأريخ الولايات المتحدة الأمريكية وضع منظري سياساتها الداخلية والخارجية في زاوية حرجة جداً، فكان عليهم إصلاح الوضع أولاً، ومنع تكرار حدوثه ثانياً كونه كاد يؤدي بوجود هذه الدولة العملاقة ويقسمها إلى دول أو دويلات متناحرة بما يسمح بظهور قوة اقتصادية وعسكرية مؤ الولايات المتحدة مؤطرة بأيدلوجية سياسية معادية للنظريات والفكر الرأسمالي وهي الاتحاد السوفيتي الذي كان يهدف إلى تطبيق الشيوعية من خلال سيطرته على العالم بأسره خاصة الدول الرأسمالية والصناعية وتلك التي تتمتع بمزايا اقتصادية هامة والمتمثلة بوجود النفط ومصادر الطاقة الأخرى والثروات المعدنية في أراضيها.

إن خطر نهوض الاتحاد السوفيتي كقوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة وللدول الرأسمالية كان حاضراً أمام سياسيي الولايات المتحدة حتى حين دخل الاتحاد السوفيتي في الحلف المعادي لدول المحور، فاشتترطت دول الحلفاء عليه عدم نشره أفكاره ومبادئه الشيوعية في البلدان التي تنتشر قواته على أراضيها بسبب متطلبات القتال.

كان خطر الاتحاد السوفيتي، وحماية أقرب الحلفاء في المنطقة وفي مقدمتهم الكيان الصهيوني، وضمان السيطرة على النفط العراقي العالي الجودة والغزير بالإنتاج، هي من أهم الأسباب التي عملت على دفع الولايات المتحدة لتعزيز مصالحها في العراق

أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بين عامين ١٩٤١-١٩٤٥

م. م. وليد خالد يوسف

انطلاقاً من الأعوام ١٩٤١-١٩٤٥، والتي يمكننا تسميتها بمرحلة (التأسيس) للنفوذ الأمريكي في العراق.

الهوامش

- ١- جابر بيل أيه. ألموند وجي. بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر- نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٩٥٠-٩٥١.
- ٢- رضا هلال، تفكيك أمريكا، القاهرة، الإعلامية للنشر، ١٩٩٨، ص ٣٠.
- ٣- مجموعة باحثين، الإمبراطورية الأمريكية، القاهرة، مكتبة الشروق، ثلاثة أجزاء، ٢٠٠١، ج ١، ص ٦.
- ٤- للتفصيل ينظر : سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين ١٨٩٠-١٩١٨، ج ١، بلا، ص ٦٧-٧٢. ود. كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، ١٩٧٨، ص ٥٣-٥٤.
- ٥- ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، دار الكاتب العربي، د.ت، ص ٥-٦.
- ٦- نظام شرابي، أمريكا والعرب، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٠، ص ٣٣-٣٥.
- ٧- خليل علي مراد، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ - ١٩٣٢، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠، ص ١٤.
- ٨- نظام شرابي، المصدر السابق، ص ٣٧.
- ٩- المصدر نفسه، ص ٢٥-٢٦.
- ١٠- مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ٦.
- ١١- أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، بغداد، مطبعة الرفاه، ٢٠٠٦، ص ١١٩.

- ١٢- مذكرات ونستون تشرشل، ترجمة العميد محمد شلبي، بيروت، ج٢، ١٩٧٠، ص ٨٦.
- ١٣- لوكاس هيرزويش، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٨٤.
- ١٤- نظام شرابي، المصدر السابق، ص ٥٧.
- ١٥- ستيفن هيملسي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، الطبعة السادسة، جزئين، ١٩٨٥، ج٢، ص ٤٩٧.
- ١٦- صدر هذا القانون في آذار ١٩٤١، وكان وراء إصداره رئيس الولايات المتحدة الأسبق روزفلت، ألتمت بلاده بموجبه بإمداد الحلفاء بالسلاح والاحتياجات المدنية.
- ١٧- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، عشرة أجزاء، ١٩٨٧، ج٦، ص ١٠٤-١١٣.
- ١٨- نظام شرابي، المصدر السابق، ص ٥٩.
- ١٩- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص ١١٣-١١٤.
- ٢٠- مجموعة باحثين، المصدر السابق، ج٢، ص ٣٤-٣٥.
- ٢١- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص ١١٨، ص ١٢٠.
- ٢٢- مجموعة باحثين، المصدر السابق، ج١، ص ٨-٩.
- ٢٣- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٦، ص ١٨٦-١٩٢.
- ٢٤- المصدر نفسه، ج٥، ص ١٥٦.
- ٢٥- المصدر نفسه، ج٥، ص ٧٩.
- ٢٦- محمود الدرة، الحرب العراقية البريطانية، القاهرة، دار المعرفة، ١٩٨٢، ص ١٢٧.
- ٢٧- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص ٨٥.
- ٢٨- محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٨٥.
- ٢٩- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠، ص ٤٧.

- ٣٠- حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي و بكر صدقي، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠، ص٦٤-٦٦، ص٢٠٠-٢٠١.
- ٣١- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية..، ص٦١-٦٤.
- ٣٢- إسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني دراسة في الحركة الوطنية العراقية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ص١٩.
- ٣٣- محمود الدرة، المصدر السابق، ص٣٦٨.
- ٣٤- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٥، ص٣٨٦-٤٠٠.
- ٣٥- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص١٦١.
- ٣٦- محمود الدرة، المصدر السابق، ص١٣٣.
- ٣٧- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية..، ص١٠٧-١٠٨.
- ٣٨- محمود الدرة، مصدر سابق، ص١٥٠.
- ٣٩- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص١٩٦-١٩٨.
- ٤٠- جريد الاستقلال، بغداد في ١٢ شباط ١٩٤١.
- ٤١- طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي ١٩١٩-١٩٤٣، بيروت، ١٩٦٧، ص٤٠٣-٤٠٤.
- ٤٢- محمود الدرة، المصدر السابق، ص١٧٧-١٧٨.
- ٤٣- العقيد جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨٣، ص١٨٦-١٨٩.
- ٤٤- صلاح الدين الصباغ، مذكرات صلاح الدين الصباغ، ط٢، بغداد، ١٩٨٣، ص٢٢٥.
- ٤٥- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية..، ص١٨٤.
- ٤٦- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص٢٤٥ و ص٢٥١.
- ٤٧- ونستون تشرشل، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٥-١٤٦.
- ٤٨- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج٥، ص٢٦٣.

- ٤٩- عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني ١٩٤١، صيدا، ١٩٥٠، ص ٨٢-٨٣.
- ٥٠- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج ٥، ص ٢٦٧-٢٦٨.
- ٥١- عثمان كمال حداد، مصدر سابق، ص ٨٥.
- ٥٢- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج ٥، ص ٢٧٢.
- ٥٣- للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية..، ص ٢٥٨-٢٧٨.
- ٥٤- محمود الدرة، المصدر السابق، ص ٣٩٤.
- ٥٥- عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية..، ص ١٥٣.
- ٥٦- محمد حسن سلمان، التطور الاقتصادي في العراق التجارية الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٥٦-٢٦١.
- ٥٧- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج ٦، ص ١٠٤-١١٥.
- ٥٨- مايكل م. بالمر، حراس الخليج، ترجمة نبيل زكي، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص ٢٩.
- ٥٩- نوري عبد الحميد العاني، التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣١-٤٠ و ص ١١١-١١٢.
- ٦٠- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٧.
- ٦١- رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم، د.م، مركزين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٦، ص ٢١٦.
- ٦٢- د. أسامة عبد الرحمن الدوري، المصدر السابق، ص ٢٠٠-٢٠٤.
- ٦٣- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج ٦، ص ٢٥٣.
- ٦٤- د. أسامة عبد الرحمن الدوري، مصدر سابق، ص ٢٦٨-٢٧١.
- ٦٥- للمزيد ينظر : عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج ٦، ص ٢٤٩-٢٥٣.
- ٦٦- د. أسامة عبد الرحمن الدوري، مصدر سابق، ص ٢٩٧-٢٩٩.
- ٦٧- عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ج ٦، ص ٢٥٢.
- ٦٨- مجموعة باحثين، المصدر السابق، ص ٢٤٩.

أطماع الولايات المتحدة الأمريكية في العراق بين عامين ١٩٤١-١٩٤٥

م. م. وليد خالد يوسف

-
- ٦٩- للمزيد ينظر : خليل إبراهيم أحمد، تطور التعليم في العراق، البصرة، ١٩٨٢، ص ٣٤٠-٣٤١.
- ٧٠- مجموعة باحثين، المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٦.
- ٧١- د. أسامة عبد الرحمن الدوري، المصدر السابق، ص ٣٦٤-٣٦٦.
- ٧٢- مجموعة باحثين، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣٢-٣٣٣.
- ٧٣- د. أسامة عبد الرحمن الدوري، المصدر السابق، ص ٢٦٧-٢٦٨.
- ٧٤- عماد محمد الليثي، الرأسمالية الأمريكية من النشأة إلى احتلال العراق، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٥٥-٧١.